

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرايشة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد، محمود دهشان، بسام العتوم، د. محمد فريحات

المميز ز: النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات  
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/١٧٥ تاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ القاضي بما يلي :

١. بالنسبة لجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات المسندة للمتهم /  
تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصفها الجرمي  
إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات ، فنقرر وعملاً بأحكام المادة  
(١٧٧) من الأصول الجزائية إدانته بالوصف المعدل والحكم عليه عملاً بالمادة (٣٣٤)  
عقوبات بالحبس مدة شهر واحد والرسوم.

٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حيازة سلاح  
ناري بدون ترخيص بحدود المواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر  
والحكم عليه عملاً بالمادة (١١/ج) من ذات القانون بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم  
ومصادرة السلاح المضبوط.

٣. عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد من العقوبات المحكوم بها المتهم / دون سواها ولتصبح عقوبته النهائية الحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط.

وحيث تجد المحكمة بأن المتهم أمضى المدة المحكوم بها موقوفاً ، تقرر الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً لداعٍ آخر .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة بحق المميز ضده بما فيه اعترافه لدى الشرطة والمدعي العام وما احتواه ملف التحقيق من تحقيقات وما تضمنه مجمل هذه البيانات من قرائن قانونية مقنعة جميعها تثبت أن المميز ضده ارتكب الجناية المسندة إليه.

٢. استقر الاجتهاد القضائي إلى أن استظهار نية الجاني في إزهاق روح تثبت بالاستنتاج والقرائن وكيفية ارتكاب الفعل والوسائل المستعملة وموقع الإصابة وجسامتها والبواعث عليها.

٣. وبالتناوب فإن فعله يشكل جناية الضرب المفضي إلى الموت.

لهذه الأسباب يلتزم المميز بقبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

### القرار

بعد الإطلاع على الأوراق والتدقيق فيها، والمداولة قانوناً ، نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى ، كانت قد أحالت المتهم (المميز ضده) إلى تلك المحكمة لمحاكمته بجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات وجنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وقد ساقَت النيابة العامة الواقعة الجرمية التي بنت عليها اتهامها للمتهم، وتتلخص في أن المتهم هو والد المغدور البالغ من العمر ١٧ سنة وأنه وبتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ وأثناء مراجعة المتهم حسن للبنك تفاجأ بوجود بعض الشيكات عليه بقيمة (٧٥٠) ديناراً وأن حسابه لا يغطي قيمة الشيك كون نقوده مسحوبة على بطاقة الصراف الآلي عدة مرات ومن مختلف فروع البنك، عندها راود المتهم الشك بأن ابنه المغدور هو من قام بسحب النقود كونه من عاداته أن يضع بطاقة الصراف الآلي في البيت وأنه من الممكن أن يكون المغدور قد أخذها فتوجه المتهم إلى المنزل وبحث عن البطاقة ولم يجدها وبعدها ذهب إلى مدرسة المغدور لإحضاره وسؤاله عن بطاقة الصراف الآلي فأخبروه في المدرسة أنه غائب، وبعدها توجه إلى منزل صديق المغدور وأخبره أن المغدور عنده فقام المتهم بمناداته وعلى الفور سأله المتهم عن بطاقة الصراف الآلي فقام بإعطائه إياها ومن ثم قام بأخذه معه إلى المنزل وسأله عن النقود التي سحبها فأخبره بأنه قام بشراء هاتف خلوي وقام بإعطاء النقود لصديقه وأخبره أنه في صباح اليوم قام بسحب مبلغ أربعمئة دينار من فرع البنك في مدينة الزرقاء ولدى سؤال المتهم حسن لابنه المغدور عن باقي المبلغ قال له المغدور (ما حدا إله عندي دخل بدي أسوي اللي بدي إياه) وقام بشتن الدين وأخرج سيجارة وقام بإشعالها حيث كان شهر رمضان عندها انفعل المتهم وغضب جداً وقام بتربيط يدي المغدور على درابزين المنزل وأخذ عصا (طورية) وقام بضرب المغدور على مختلف أنحاء جسمه وبعدها هرب المغدور من غرفة إلى غرفة إلا أن المتهم تابع ضربه له وقام بتربيطه بواسطة حبل بلاستيك بالدرج واستمر بضربه حوالي ربع ساعة وبعدها تركه مربوط وجلس في إحدى الغرف وحوالي الساعة الخامسة من مساء اليوم كانت حالة المغدور سيئة جداً فقام المتهم وابناء الشاهدين بنقل المغدور إلى المستشفى وفي الطريق توفي وتبين أن سبب الوفاة هو الصدمة العصبية الشديدة والناجمة عن كسر مؤخرة الجمجمة ونزيف أغشية الدماغ نتيجة ضربه على مؤخرة الرأس بجسم صلب راض ثقيل وطويل نوعاً ما ولدى تفتيش منزل المتهم عثر على مسدس غير مرخص يعود للمشتكى عليه وجرت الملاحقة.

بنتيجة المحاكمة، وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٣/١٧٥، قضت فيه بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية القتل القصد إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وإدانته بها والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم، كما قررت إدانة المميز ضده بجنحة حيازة سلاح ناري بدون

ترخيص والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد من العقوبات المحكوم بها المتهم / دون سواها ولتصبح عقوبته النهائية الحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط، وحيث تجد المحكمة بأن المتهم أمضى المدة المحكوم بها موقوفاً ، تقرر الإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر.

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم، فطعن فيه تمييزاً ، طالباً نقضه للأسباب التي أوردها بلائحة التمييز.

وبتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٣ ، قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية ، انتهى فيها إلى طلب قبول التمييز شكلاً ، وموضوعاً ، ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

#### وعن أسباب التمييز جميعها:

نجد أن واقعة الدعوى وكما جاءت بيينة النيابة العامة تتلخص في أن المميز ضده وبتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢ اكتشف أن ولده ، (١٧ سنة) قد سحب قسماً من رصيده في البنك بعد أخذه لبطاقة الصراف الآلي دون علمه، وتصرف به وأنه أي المميز ضده وحوالي الساعة الثالثة مساءً قام بتربيط يد بدرزين المنزل ، وضربه بعصا طورية على مختلف أنحاء جسمه، واستمرت عملية الضرب لمدة ربع ساعة، ثم تركه مربوطاً وساعات حالة طارق وحوالي الساعة الخامسة مساءً نقل للمستشفى، وما لبث أن فارق الحياة ، وتبين أن سبب الوفاة الصدمة العصبية الشديدة الناتجة عن كسر شعر مؤخرة الجمجمة والنزيف الدموي من الضرب على مؤخرة الرأس بجسم صلب راض ثقيل وطويل بسمك ٥ سم.

مما تقدم يتبين أن المميز ضده أقدم على ضرب المجني عليه على الصورة التي بينها عن إرادة وعلم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه وصحته دون أن يعتمد قتله لأنه لم يرد في بيينة النيابة أي دليل حول اتجاه نية المميز ضده لقتل ولده وان استعمل عصا في ضربه وان موت المجني عليه تترتب على الضرب وان فعل المميز ضده على هذه الصورة يشكل كافة أركان وعناصر جرم الضرب المفضي للموت خلافاً لما انتهت إليه محكمة الجنايات الكبرى مما يوجب نقض القرار المميز.

لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها لتسير بالدعوى وفق ما بيناه وإصدار القرار المناسب.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٤/١/١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف ع